

المؤتمر الفني الدوري الثاني عشر

التكامل العربي

في مجال انتاج المحاصيل الاستراتيجية

وتحقيق الأمن الغذائي العربي



اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

الأمانة العامة

دمشق - ص.ب : 3800

فاكس : 3339227

هاتف : 3335852

امكانية ومستقبل التنسيق العربي
في المجال الزراعي

اعداد

الدكتور : شيخون عز الدين محمد

نقابة المهن الزراعية

جمهورية مصر العربية

إمكانية ومستقبل التنسيق العربي في المجال الزراعي

إعداد

د. شيخون عز الدين محمد

رئيس بحوث ورئيس قسم بحوث الإحصاء

معهد بحوث الإقتصاد الزراعي

مقدمه :

يعيش العالم عصر الكيانات الإقتصادية الموحدة والتجمعات الضخمة والتكتلات الإقتصادية الكبيرة . وتعتبر هذه التجمعات والتكتلات من مسلمات عناصر التكامل والتقدم . وفي العالم العربي وفي ظل الصحوة العربية والوعى القومى ، بدأ العالم العربى يتجه إلى أهمية هذا التجمع والتكتل ، والذي تمثل فى ثلاثة تجمعات إقتصادية إحداها فى المغرب العربى بين دول المغرب العربى ، والثانى فى المشرق العربى بين دول الخليج العربى ، وآخر هذه التجمعات الإقتصادية يكمن فى القلب العربى بين مصر والأردن والعراق واليمن الشمالى . وهذه التجمعات العربية جاءت تعبيرا عن رد فعل تجاه الموجات المتلاحقة والمؤثرة لكيانات إقتصادية قوية فى دول غرب وشرق أوروبا .

وتهدف هذه التجمعات إلى تبنى إستراتيجية علمية وعملية ، تقوم على تحقيق أهداف إقتصادية مرحلية ، وأهداف محددة بعيدة المدى . كما تهدف هذه التجمعات إلى خلق وحدة سياسية وذلك عن طريق هذا التعاون الإقتصادى لأن الوحدة الإقتصادية تعتبر من أهم وأقرب السبل عند تحقيق الوحدة السياسية .

وتمتلك الأمة العربية من المقومات السياسية والإمكانات المادية والفنية بنوعها الإقتصادى وغير الإقتصادى ما يجعلها قادرة على مواجهة التحديات والمتغيرات العالمية من ناحية ، ودفع عجلة التنمية على المستوى القطرى من ناحية أخرى . وهذه المقومات والإمكانات واضحة فى تباين وإختلاف الظروف والعوامل الإقتصادية والطبوغرافية والمناخية والسكانية، ومدى توفر الموارد سواء البشرية أو الأرضية أو المائية أو المادية اللازمة لعملية التنمية الزراعية فى الوطن العربى . ومن هنا تبرز أهمية التنسيق العربى فى إستغلال الموارد ، وذلك من خلال إستراتيجية عربية موحدة .

ويعتبر قطاع الزراعة من القطاعات الرئيسية والحيوية فى الإقتصاد القومى للعديد من الدول العربية ، والذي يقع على عاتقه عبء دفع عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية بتلك الدول ، من حيث توفير أكبر قدر ممكن من

الإحتياجات الغذائية والكسائية ، وتوفير المواد الخام اللازمة للقطاعات غير الزراعية ، بالإضافة إلى توفير النقد الأجنبي اللازم لإحداث التنمية الاقتصادية .

وتقوم معظم الدول العربية باستيراد أكثر من نصف إحتياجاتها الغذائية ، وفي نفس الوقت لم ينل القطاع الزراعى بهذه الدول الأهتمام الكافى ولم يساير التقدم التكنولوجى المناسب ، بل أن العديد من الموارد الزراعية بالدول العربية لم تستغل الإستغلال الأمثل ، فضلا عن أن بعض الدول العربية لم تستفد من مبدئى التخصص والميزة النسبية أو مزايا الإنتاج الكبير .

وعلى الرغم من إرتفاع معدلات الإستيراد للإحتياجات الغذائية خاصة فى مجال الحبوب فى معظم الدول العربية ، فإن المساحة والإنتاج والإنتاجية تتجه نحو التزايد فى هذه الدول نتيجة للتوسع الأفقى والرأسى المصاحب لعملية التنمية الإقتصادية ، خاصة فى قطاع الزراعة حيث زادت المساحة والإنتاجية والإنتاج من الحبوب على مستوى الوطن العربى ، حيث زادت المساحة من ٢٠,٨ مليون هكتار عام ١٩٧٠ إلى ٣٠,٩ مليون هكتار عام ١٩٩٥ . كما زادت الإنتاجية من ١٠٠٤ كيلوجرام / هكتار عام ١٩٧٠ إلى ١٥٥٨ كيلوجرام هكتار عام ١٩٩٥ ، وبالتالي زاد الإنتاج الكلى من ٢٠,٩ مليون طن عام ١٩٧٠ إلى ٤٨,٢ مليون طن عام ١٩٩٥ . ولقد بلغ معدل النمو السنوى للإنتاج الكلى للحبوب خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٥ حوالى ٣٣ ٪ ، حيث قدر المتوسط بنحو ٢٩,٥ مليون طن ، بحد أدنى قدر بنحو ١٩,٢ مليون طن خلال عام ١٩٧٣ ، وحد أقصى قدر بنحو ٤٨,٢ مليون طن خلال عام ١٩٩٥ . وهذا النمو فى إنتاج الحبوب فى الوطن العربى لم يسهم المساهمة الفعالة فى التقليل من حجم الفجوة الغذائية وزيادة نسبة الإكتفاء الغذائى ، بل تناقصت هذه النسبة من ٨٠,٩ ٪ خلال عام ١٩٧٠ إلى ٦٤,٤ ٪ خلال عام ١٩٩٥ ، (جدول رقم ٨) . الأمر الذى يدعو إلى ضرورة البحث عن سبل زيادة هذه النسبة بإستخدام شتى أساليب التنمية ، سواء الأفقية أو الرأسية أو إستخدام التكنولوجيا الحديثة فى الإنتاج ، مع الإلتجاه إلى إتباع سياسة التكامل الإقتصادى بين أقطار الوطن العربى فى شتى المجالات ، خاصة فى مجال الغذاء .

مما سبق يتضح أهمية التنسيق العربى فى المجال الزراعى والذى أصبح ضرورة ملحة لهيئة الشروط الضرورية والكافية لدفع عملية التنمية الزراعية على المستوى القطرى من ناحية ، وعلى مستوى التكتلات العربية من ناحية

أخرى ، ومن ثم فقد أصبح التكتل العربى ضرورة واقعية لمواجهة التكتلات الإقتصادية الدولية . لذا فإن الدراسة تفرض تجربة مجلس التعاون العربى بين مصر والأردن ، والعراق واليمن الشمالى سابقا ، واليمن الجمعية حاليا ، من حيث التعرف على الوضع الراهن للإنتاج الزراعى لهذه الدول ، ومن ثم إمكانات التنسيق بين هذه الدول فى مجال الغذاء ، وكذا دور التكتلات العربية الأخرى فى تحقيق الأمن الغذائى العربى ، وأخيرا وضع تصور مقترح لإستراتيجية زراعية موحدة يهدف التنسيق والتكامل بين دول الوطن العربى مع دراسة معوقات التنسيق فى المجال الزراعى .

وتنقسم الدراسة إلى جزئين رئيسيين أولهما يتعلق بالإمكانات الزراعية المتاحة بدول مجلس التعاون العربى ، فى حين يتعلق ثانيهما بالعوامل الإيجابية والسلبية المتعلقة بالتنسيق العربى . وقد إتبع فى هذا البحث الأسلوب التحليلى الوصفى والإحصائى من حيث الأهمية النسبية للإنتاج النهائى والحيوانى بدول المجلس ، وإعتمد التحليل والوصف على البيانات المستمدة من النشرات الإقتصادية والإحصائية المختلفة والتي من أهمها نشرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، فضلا عن المراجع والأبحاث السابقة فى هذا المجال .

وتعطى الدراسة أهمية خاصة لإنتاج الحبوب فى هذه الدول باعتبارها الجزء الرئيسى للغذاء فيها ، والتعرف على إيجابيات وسلبيات تجربة دول مجلس التعاون العربى التى كانت آخر التكتلات العربية لتحقيق التكامل الإقتصادى السياسى بين هذه الدول .

أولا : الإمكانيات الزراعية المتاحة بدول مجلس التعاون العربى

الموارد البشرية :

تعتبر الموارد البشرية من أهم العوامل الرئيسية واغديدة للإنتاج الزراعى بالوطن العربى ، لاسيما أنه يعاني من الخلل بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية من ناحية ، وتباين التركيب الكمى والنوعى للسكان من ناحية أخرى . وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن إجمالى عدد السكان لدول مجلس التعاون العربى عام ١٩٨٨ أى قبل تكوين المجلس قدر بنحو ٨٠ مليون نسمة تمثل نحو ٢٩ ٪ من إجمالى عدد السكان لدول الوطن العربى مجتمعة ، ويصل هذا التعداد إلى نحو ٩٧ مليون نسمة خلال عام ١٩٩٤ تمثل أيضا أكثر من ٤٠ ٪ من إجمالى عدد السكان للوطن العربى .

(جدول رقم ١) .

وتتسم الموارد البشرية بالدول العربية بصفة عامة وفي دول مجلس التعاون العربي بصفة خاصة بسوء توزيع الأيدي العاملة الزراعية بتلك الدول فضلا عن ندرة العمال المهرة والمدربين في بعض هذه الدول ، وتمثل نسبة السكان الريفيين أكثر من ٤٠ ٪ من إجمالي عدد السكان بدول المجلس ، الأمر الذي يعكس مدى التحضر من ناحية ، ودور القطاع الزراعي في المقتصد القومي من ناحية أخرى . لذا فإن قطاع الزراعة يحظى ويستأثر بالشطر الأكبر من سكان هذه الدول ، وبالتالي فإنه يقوم بدور بارز في مجال التنمية الاقتصادية سواء كمصدر للقوى العاملة ، أو كمؤشر لمدى إتساع السوق . وتشير بعض التقديرات إلى أن مصر تتسم بتوافر الموارد البشرية الفنية في المجال الزراعي ، كما أن العراق يمتلك مساحات شاسعة قابلة للزراعة ، في حين أن اليمن يتسم بإعتماده على المراعى الطبيعية ، ومن ثم على الإنتاج الحيوانى ، ومن هذا المنطلق فإن التنسيق بين هذه الدول من الأهمية بمكان في ضوء البعد الجغرافى والسكانى ، والتي تتمثل في تبادل الخبرات الفنية والبشرية في المجالات المختلفة وبصفة خاصة في المجال الزراعى .

الموارد الأرضية والزراعية :

تعتبر الموارد الأرضية والمائية من العوامل الأساسية والمحددة للتنمية في القطاع الزراعى في الوطن العربى بصفة عامة ، وفي دول مجلس التعاون العربى بصفة خاصة ، وتظهر أهمية الموارد المائية في دول مجلس التعاون في أنها تمثل محددات رئيسيا للتوسع الأفقى في الأراضى الزراعية ، إذ أن الأمطار هى المصدر الرئيسى للرى في كل من الأردن واليمن ، بينما تعتبر مياه الأمطار ومياه الأنهار هما المصدر الرئيسى للرى في العراق ومصر ، كما أن محدودية مياه الرى تؤثر أيضا على زيادة كثافة عدد المحاصيل المزروعة بوحدة الأرض (الفدان) في السنة أو ما يعرف بمعامل (التكتيف) حيث يقدر في كل من : اليمن ، العراق ، الأردن ، ومصر بنحو ٠,٤٣ ، ٠,٤٥ ، ٠,٧١ ، ١,٩ وذلك على الترتيب . الأمر الذى يعنى أن المساحة الفعلية التى تزرع تقل عن نصف المساحة التى يمكن زراعتها في كل من اليمن والعراق ، أما في الأردن فإنها تصل إلى نحو ٧١ ٪ ، أما في مصر فيصل هذا المعامل إلى ١,٩ وهو يفوق مثيله في بقية دول المجلس ، ويرجع إرتفاع هذا المعامل في مصر إلى زراعة أكثر من محصول في السنة ، وبالتالي فإن المساحة اخصوية تكاد تقرب من ضعف المساحة الأرضية الزراعية .

وفيما يتعلق بالموارد المائية المتاحة والمستخدمة فعلا في كل من مصر ، والعراق ، والأردن ، واليمن سواء موارد نهريّة أو أمطار فإنها تقدر بنحو ٥٥,٥ ، ٢٧ ، ١,٥ ، ٠,٧ مليار متر مكعب وذلك على الترتيب ، بينما تقدر الكميات التي يمكن توفيرها أو زيادتها في المستقبل إلى ٦٥ ، ٦٠ ، ١,٣ ، ١,٣ مليار متر مكعب في تلك الدول على الترتيب .

وبدراسة الأهمية النسبية للرقعة الجغرافية والرقعة الأرضية في دول مجلس التعاون العربي إتضح أن مصر تحتل الترتيب الأول من حيث الرقعة الجغرافية والرقعة الأرضية التي تتضمن بدورها كل من : الرقعة الزراعية ، المراعى ، الغابات ، وأخيرا الرقعة غير الزراعية ، يليها في الترتيب العراق ، ثم اليمن ، وأخيرا الأردن ، أما فيما يتعلق بالرقعة الزراعية فإن العراق يحتل الترتيب الأول بين دول مجلس التعاون العربي بنسبة ٥٥,٧ % ، يليها في الترتيب مصر ٢٦,٢ % ، اليمن ١٣,٩ % ، ثم الأردن بنسبة ٤,٢ % وذلك من إجمالي الرقعة الزراعية بدول المجلس البالغ مقدارها نحو ٩,٨ مليون هكتار خلال عام ١٩٨٨ (جدول رقم ٣) .

يتضح مما سبق أن هناك تنوع واختلاف الميزة النسبية بين دول المجلس مما يجعل من التنسيق والتكامل في المجال الزراعي أمرا ممكنا بهدف التنمية الاقتصادية الشاملة على المستوى العربي .

ثانيا : الموقف الراهن للإنتاج النباتي بدول مجلس التعاون العربي :

يعتبر التعرف على الموقف الراهن للإنتاج النباتي بدول مجلس التعاون العربي من الأهمية بمكان ، حتى يمكن الوقوف على الإمكانيات الحالية والمستقبلية الكفيلة بتحقيق التنسيق والتعاون فيما بين تلك الدول في المجال الزراعي من ناحية ، وبين مجلس التعاون العربي وباقي المجالس العربية من ناحية أخرى . ويتناول هذا الجزء إلقاء الضوء على الموقف الحالي لبعض الزروع النباتية والمجموعات الغذائية الرئيسية خاصة مجموعة الحبوب وذلك خلال الفترة ٨٥ - ١٩٨٨ . ومقارنتها بالبيانات المتاحة خلال عام ١٩٩٤ .

مجموعة الحبوب :

تعتبر مجموعة الحبوب من أهم المجموعات الغذائية للدول العربية بل أن جميع تلك الدول تقوم بإستيراد كميات كبيرة سنويا من القمح والأذرة لمواجهة الطلب المتزايد على الحبوب . هذا وتقدر الرقعة المزروعة بمحاصيل الحبوب في

دول مجلس التعاون العربى مجتمعة بحوالى ٥,٥ مليون هكتار لمتوسط الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨ ، تحتل العراق المرتبة الأولى من حيث الرقعة المنزرعة بالحبوب ، حيث تقوم بزراعة حوالى ٢,٦ مليون هكتار تمثل نحو ٤٧ ٪ من جملة المساحة المزروعة لدول المجلس ، بينما تقدر فى مصر بنحو ٢ مليون هكتار تمثل ٣٥,٦ ٪ من إجمالى مساحة الحبوب على مستوى المجلس ، ثم اليمن الشمالى بنسبة ١٥,١ ٪ ، وأخيراً الأردن ٢,٢ ٪ من إجمالى المساحة المزروعة بالحبوب لدول المجلس مجتمعة والبالغة نحو ٥,٥ مليون هكتار . وقد يعزى التباين فى الرقعة المزروعة بالحبوب بين دول المجلس إلى عدة عوامل لعل من أهمها : عدد السكان ، إختلاف الأنماط الإستهلاكية ، متوسط الغلة الهكتارية ، ومحدودية الرقعة الأرضية .

وفيما يتعلق بالكمية المنتجة من الحبوب بدول مجلس التعاون العربى فتقدر بحوالى ١٢,٤ مليون طن لمتوسط الفترة ٨٥ - ١٩٨٨ ، تساهم فيها مصر بحوالى ٩,٢ مليون طن أى ما يوازى ٧٤,٥ ٪ من إجمالى الكمية المنتجة على مستوى دول المجلس مجتمعة ، بينما تساهم العراق بنسبة ١٩,٤ ٪ ثم اليمن الشمالى ، والأردن بنسبة ٥ ٪ ، ١ ٪ على الترتيب من الإنتاج الكلى لدول المجلس مجتمعة لمتوسط نفس الفترة . وقد يعزى التباين فى الكمية المنتجة من الحبوب فيما بين دول المجلس إلى الرقعة المزروعة من ناحية ، ومتوسط الغلة الهكتارية من ناحية أخرى .

أما الغلة الهكتارية للحبوب بين دول المجلس فقد إتضح أن هناك تباين واضح فى إنتاجيتها والنسب يمكن إرجاعها إلى إختلاف المستوى التكنولوجى السائد من ناحية ، ومصدر الرى من ناحية أخرى ، ومن ثم فهناك فرصة وإمكانات لزيادة الغلة الهكتارية لمجموعة الحبوب بكل من العراق والأردن واليمن عن طريق تحسين أساليب الرى بجانب إستخدام التكنولوجيا الحديثة . ونتيجة للتكنولوجيا الحديثة فقد زادت الإنتاجية الهكتارية من ٤٠٩٦,٩ كجم / هكتار من الحبوب خلال عام ١٩٨٠ إلى ٤٩٥٥,١ كجم / هكتار خلال عام ١٩٩٥ وذلك فى جمهورية مصر العربية ، كما أن إنتاجية هكتار القمح زادت من ٣٢١٦,٤ كجم / هكتار عام ١٩٨٠ إلى ٥١٢٤,١ كجم / هكتار عام ١٩٩٥ وذلك نتيجة للتوسع الهائل فى إستخدام التكنولوجيا الحديث ، وإستباط أصناف وسلالات عالية الإنتاج . أما فى العراق وهى إحدى دول مجلس التعاون فقد إنخفضت الإنتاجية الهكتارية نتيجة للظروف الإقتصادية الصعبة التى يمر بها

العراق من ٧٧٨,٥ كجم / هكتار عام ١٩٨٠ إلى ٦٣٠,٢ كجم / هكتار عام ١٩٩٥ ، وإنتاجية القمح تناقصت من ٦٩٠,٤ كجم / هكتار إلى ٦١٧,١ كجم / هكتار عام ١٩٩٥ .

ثالثا : نسب الإكتفاء الذاتي من مجموعة الحبوب بدول مجلس التعاون العربي :

يشير التعرف على نسب الإكتفاء الذاتي لأهم الزروع الغذائية خاصة مجموعة الحبوب بمثابة مؤشر جانبي العرض والطلب معا ومن هنا تتضح أهمية التعرف على تلك النسب بين دول المجلس للوقوف على إمكانيات التنسيق والتعاون في هذا المجال . هذا وتشير تقديرات المنظمة العربية للتسمية الزراعية إلى أن هناك تباين واضح لنسبة الإكتفاء الذاتي من الحبوب فيما بين دول مجلس التعاون العربي ، إذ تقدر هذه النسبة في كل من مصر واليمن ، والعراق بنحو ٥٢ ٪ ، ٣٩ ٪ ، ٣٦ ٪ على التوالي في حين تقدر نظيرتها بالأردن بنحو ٧ ٪ وذلك لمتوسط الفترة ٨٤ - ١٩٨٦ . كما بلغت هذه النسبة خلال عام ١٩٩٤ نحو ٦٠ ٪ في مصر ، ٤٩ ٪ في العراق ، ٣٣ ٪ في اليمن ، ٦ ٪ فقط في الأردن مما يشير إلى زيادة هذه النسبة في كل من مصر والعراق بينما تناقصت في اليمن والأردن (جدول رقم ٩) .

أما على مستوى الدول العربية مجتمعة ، فقد إتضح أن هناك بعض محاصيل الحبوب تناقصت نسبة الإكتفاء الذاتي منها كالقمح حيث قدرت نسبة الإكتفاء الذاتي من إنتاج القمح بنحو ٧٠,٤ ٪ خلال عام ١٩٧٠ تناقصت إلى نحو ٤٨,٨ ٪ خلال عام ١٩٩٥ ، مما إستلزم زيادة الكميات المستوردة من القمح بهدف تغطية الإستهلاك المتزايد ، بينما في محاصيل الشعير ، الذرة الشامية والأرز فقد زادت نسبة الإكتفاء الذاتي منها من ٨,١٥ ٪ عام ١٩٧٠ إلى ١٣,٦٠ ٪ عام ١٩٩٥ بالنسبة للشعير ، ومن ٤,٩٣ ٪ إلى ١٨,٤٢ ٪ بالنسبة للذرة الشامية ، ومن ١,١١ ٪ إلى ٦,٥٢ ٪ من الأرز ، وذلك خلال سنتي المقارنة ١٩٧٠ ، ١٩٩٥ .

وعلى الرغم من تناقص الكميات المنتجة من الحبوب وبالتالي تناقص نسبة الإكتفاء الذاتي منها إلا أن متوسط نصيب الفرد على مستوى الوطن العربي يتجه نحو التزايد ، حيث زاد من ٢٤١ كجم / سنة عام ١٩٧٠ إلى ٢٩٣ كجم / سنة عام ١٩٩٥ ، كما زاد نصيب الفرد من إستهلاك القمح من ١١٩ كجم / سنة عام ١٩٧٠ إلى ١٣٥ كجم / سنة عام ١٩٩٥ مما يشير أيضا إلى إرتفاع معدلات الإستهلاك لأنواع الحبوب مجتمعة (جدول رقم ٥) .

رابعاً : الميزان التجارى من الحبوب على مستوى الوطن العربى

قدرت واردات الدول العربية من الحبوب بنحو ٣٢ مليون طن بتكلفة قدرها ٢,٩ مليار دولار ، بينما قدرت صادراتها (بما فى ذلك التجارة الإقليمية البينية) إلى نحو ٢,٩ مليون طن قيمتها نحو ٤٢٦ مليون دولار . وقفز العجز الغذائى إلى نحو ٣١,٨ مليون طن قيمتها تعادل نحو ٤,٨ مليار دولار ، وبذلك يصل العجز الغذائى فى الحبوب إلى نحو ٥٢,٥ ٪ من مجموع الاستهلاك وذلك خلال عام ١٩٩٣ . وتستأثر سبع دول عربية بنسبة ٧٨ ٪ من هذا العجز ، وهى على التوالى بترتيب تنازلى : مصر ، الجزائر ، المغرب ، ليبيا ، العراق اليمن ، العربية السعودية ، وتمثل مصر وحدها نسبة ٣٣ ٪ وذلك بسبب زيادة عدد سكانها الذى بلغ نحو ٥٦ مليون نسمة خلال عام ١٩٩٣ ، وهى تحصل على أكبر معونة غذائية من الحبوب .

خامساً : العوامل الإيجابية والسلبية للتنسيق العربى

الموقف الراهن للتجارة الخارجية :

تعتبر التغيرات التى تطرأ على التجارة الخارجية أحد المؤشرات الرئيسية لمدى التقدم الإقتصادى لمجتمع ما ، بل ويمكن إعتباره كمقياس لقوة التقدم الإقتصاد القومى فى مواجهة التغيرات العالمية المتلاحقة ، ومن هذا المنطلق فإن دراسة الموقف الراهن للتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون العربى من الأهمية بمكان فى التعرف على الصورة الحقيقية للمقتصد القومى وإكتشاف إمكانات التنسيق بين تلك الدول .

ففيما يتعلق بالميزان التجارى فإن جميع دول المجلس تعاني من عجز فى الميزان التجارى بصفة عامة ، والميزان التجارى الزراعى بصفة خاصة ، فتشير التقديرات إلى أن جميع دول المجلس تعاني من عجز فى الميزان التجارى الزراعى بلغ فى المتوسط نحو ٣٥٣٩,٧ ، ١٨٤٣,٤ ، ٥١١,٣ ، ٣١٠,١ مليون دولار بكل من مصر ، والعراق ، واليمن ، والأردن على الترتيب خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ، وذلك قبل تحقيق هذا التعاون . وتقوم دول المجلس باستيراد كميات متزايدة من غذائها ، وقد إنعكس ذلك على التباين الكبير بين صادراتها و وارداتها الغذائية ، ومن ثم على الميزان التجارى الغذائى ، إذ تشير التقديرات إلى أن هناك عجزا كبيرا بين دول المجلس ، وإن اختلفت قيمة هذا العجز ، فقد

بلغت قيمته بكل من مصر والعراق في المتوسط نحو ٣١٠٩ ، ١٦٤٧,٥ مليون دولار ، بينما بلغ نظيره لكل من اليمن والأردن في المتوسط بنحو ٤٨٢,٤ ، ٤٢٧,٥ مليون دولار للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ .

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الميزان التجاري الزراعي والغذائي قد حقق فائضا لبعض المجموعات الغذائية ، وعجزا للبعض الآخر فيما بين دول المجلس ، ففي مصر حققت مجموعتي الخضار والفاكهة معا فائضا قدر بنحو ٣٦,٨ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ . أما في الأردن فقد حققت فائضا في مستلزمات الإنتاج الزراعي قدر في المتوسط بنحو ١٢٣,٨ مليون دولار خلال نفس الفترة .

كما سبق يتضح أن هناك إمكانية لتدعيم صناعة الأسمدة الكيماوية في مصر والأردن بجانب التوسع المتوقع في إستصلاح الأراضي بالعراق ومصر وكذلك التأكيد على ضرورة التنسيق فيما بين تلك الدول في مجال الخضار والفاكهة .

وفيما يتعلق بالميزان السلعي من الحبوب على مستوى الوطن العربي فقد زادت الصادرات من ١,١ مليون طن عام ١٩٧٠ إلى ٣,٧ مليون طن عام ١٩٩٥ ، بينما زادت الواردات من ٦ مليون طن عام ١٩٧٠ إلى ٣٠,٣ مليون طن عام ١٩٩٥ أي بنسبة ٤٠٥ ٪ عن سنة الأساس . كما أن الميزان السلعي زاد من ٤,٩ مليون طن عام ١٩٧٠ إلى ٢٦,٦ مليون طن عام ١٩٩٥ الأمر الذي يشير إلى إمكانية التكامل بين الدول العربية التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الحبوب (جدول رقم ٨) .

مجالات التنسيق العربي في المجال الزراعي :

تمتلك الدول العربية مقومات وإمكانات مادية وفنية تمكنها من التنسيق فيما بينها سواء على المستوى القطري أو على مستوى التكتلات العربية بغية تحقيق أهدافها المنشودة في مجال الأمن الغذائي . هذا ويمكن أن يأخذ التنسيق العربي واحد أو أكثر من الصور التالية :

١ - صياغة إستراتيجية التنمية الزراعية على المستوى القطري في إطار إستراتيجية عامة على مستوى التكتلات العربية من ناحية ، وعلى مستوى الوطن العربي من ناحية أخرى .

٢ - تحديد أهداف أو مستويات إنتاجية يمكن تحقيقها لبعض السلع الزراعية الإستراتيجية كالحبوب والزيوت والسكر

وذلك من خلال الاستفادة من مبدئى الميزة النسبية والتخصص فى الإنتاج لبعض الدول العربية .

٣ - الاستفادة من مبدأ التخصص فى مجال الإنتاج الزراعى سواء على المستوى القطرى أو مستوى التكتلات العربية ،

إذ يمكن لمصر أن تخصص فى إنتاج كل من الخضر والفاكهة والحبوب ، بينما تخصص العراق فى إنتاج الحبوب

والتمور وبنجر السكر ، أما الأردن فيمكن أن تخصص فى إنتاج الخضر ، على أن تخصص اليمن فى إنتاج

البن . كما يمكن لكل من السودان وموريتانيا أن تخصصا فى الإنتاج الحيوانى بجانب بعض المحاصيل الزيتية .

٤ - إقامة بعض المشروعات والصناعات الزراعية التى تعتمد على المنتجات الزراعية كمواد خام هذه الصناعات على

أن يراعى فى هذه المشروعات كل من البعد المكائى ونظيره السكانى . فعلى سبيل المثال يمكن إقامة بعض

المشروعات والصناعات المتعلقة بالمنتجات الحيوانية فى كل من السودان وموريتانيا كصناعة تجهيز وتعبئة اللحوم

ومنتجاتها ، وصناعة دبغ الجلود ، كما يمكن إقامة صناعة الأسمدة الكيماوية فى كل من الأردن ومصر ، وكذلك

صناعة تعليب الخضر والفاكهة بدول المغرب العربى بجانب كل من مصر والأردن .

٥ - الإستغلال الأمثل لمبدأ الميزة النسبية والإستخدام الإقتصادى الأمثل للموارد الزراعية المتاحة ، أى الاستفادة من

الموارد البشرية والفنية بدول التعاون العربى والموارد الأرضية بالسودان ، وكذا الموارد المالية بدول الخليج . وفى

هذا الشأن يمكن أن تساهم مصر بمواردها البشرية والفنية فى إستزراع الشطر الأكبر من الأراضى القابلة للزراعة

بكل من العراق والسودان كذلك يمكن لمصر بجزيرتها الفنية أن تساهم فى مشروعات الرى الكبرى فى كل من

العراق واليمن وليبيا .

٦ - يمكن أن يكون التنسيق فى المجال الزراعى فى صورة خلق سوق عربية مشتركة للمنتجات الغذائية لانتأثر

بتقلبات السوق العالمية وتتمتع بالحماية الجمركية والإعانات ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التنسيق بين سياسات

التجارة الخارجية للدول العربية فى إطار من حرية التبادل والإعتماد على بدائل الواردات الغذائية .

٧ - يمكن إقترح بعض المشروعات الكبرى على مستوى الوطن العربى كمشروع إنشاء شركة للنقل البحرى تساهم

فى نقل الفائض الإنتاجى للزروع بين الدول العربية من ناحية أو للتصدير الخارجى من ناحية أخرى كما يمكن

الإستفادة من الهيئة العربية للتصنيع كقوة لصناعة الآلات الزراعية بالوطن العربى .

معوقات التنسيق العربي في المجال الزراعي :

إن قيام نوع من التنسيق والتعاون العربي في المجال الزراعي من الأهمية بمكان في الوقت الراهن ، بل أصبح ضرورة حتمية في ظل المتغيرات المتلاحقة والسريعة على الصعيدين المحلي والعالمي ، إلا أن إمكانية قيام هذا التنسيق العربي يكتنفه العديد من المشاكل والمعوقات والتي يمكن تقسيمها إلى معوقات خارجية وأخرى داخلية .

المعوقات الخارجية :

تمثل المعوقات الخارجية في عدة صور أهمها :

- ١ - التكتلات والإحتكارات العالمية لسوق الغذاء والتكنولوجيا .
- ٢ - الإختلالات الهيكلية في النظم الاقتصادية والنقدية والمالية على المستوى العالمي .
- ٣ - المغالاة والمبالغة في أساليب الحماية الجمركية بمختلف أشكالها .
- ٤ - إرتباط إقتصاديات بعض الدول العربية بالدول الأجنبية في صورة إتفاقيات ومعاهدات طويلة المدى .

المعوقات الداخلية :

تمثل هذه المعوقات في عدة صور أهمها :

- ١ - أشكال ونظم الحكم بين الدول العربية وبعضها البعض من ناحية ، وتباين النظم الاقتصادية ومدى التقدم الإقتصادي وأساليب التخطيط بين تلك الدول العربية من ناحية أخرى .
- ٢ - عدم الإستقرار الذي ينتاب المنطقة العربية من فترة لأخرى كنتيجة للصراعات الإقليمية والطائفية وغيرها .
- ٣ - الإختلالات الهيكلية بين القطاعات الاقتصادية على المستوى القطري من ناحية ، وبين الدول العربية وبعضها البعض من ناحية أخرى .
- ٤ - الإختلال بين الموارد البشرية وكل من الموارد الطبيعية والموارد الاقتصادية على المستوى القطري ، علاوة على أن معظم الدول العربية تتسم بالتماثل النسبي في مجال الإنتاج الزراعي ، الأمر الذي قد يؤدي إلى إزدواجية الأنشطة الاقتصادية العربية وقا يترتب على ذلك من الإتجاه التنافسي وضالة الساعات السوقية من ناحية ، وعدم التنسيق بين السياسات الإنتاجية والتسويقية والتصديرية للدول العربية من ناحية أخرى .

التوصيات والمقترحات :

تناول هذا الجزء عرضاً لأهم التوصيات والمقترحات التي تفيد في إمكانية التنسيق العربي في المجال الزراعي والتي

يمكن أن تلخص في الآتي :

١ - العمل والتنسيق في مجال التجارة البينية للدول العربية بهدف تسهيل حرية التبادل التجاري بين تلك الدول في

إطار من الحماية الجمركية للتجارة العربية ، وذلك عن طريق توحيد التعريفات الجمركية والتشريعات الجمركية

للدول العربية .

٢ - تشجيع ودعم استخدام أساليب التقدم العلمي والتكنولوجي بهدف التغلب على الظروف المناخية غير المناسبة في

بعض الدول العربية كاستخدام الزراعة الحمية وإستنباط السلالات الجيدة من المحاصيل الزراعية .

٣ - إنشاء هيئات وشركات عربية مشرّكة متخصصة في المجالات الزراعية المختلفة كاهيئة العربية لإنتاج القمح

والحبوب والمحاصيل الزيتية والسكرية ، والتي تضم كل من مصر وسوريا وليبيا والسودان .

٤ - المطالبة ودعوة الدول العربية التي لم تدخل بعد في إتفاقيات عربية مشرّكة إلى الإنضمام للتجمعات العربية القائمة

مثل تجمع دول مجلس التعاون العربي ، دول مجلس التعاون الخليجي ، ودول المغرب العربي .

٥ - تنمية الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي مثل صناعة الأسمدة والمبيدات والأعلاف وتعبئة الخضار والفاكهة والتي

تتمتع فيها بعض دول مجلس التعاون العربي بميزة نسبية .

جدوى (١) عدد السكان الريفيين فى دول مجلس التعاون العربى خلال الفترة ١٩٩٤/١٩٩٠

عدد السكان الريفيين (الف نسمة)			عدد السكان الكلى (الف نسمة)			البيان الدولة
١٩٩٤	١٩٩٠	نسبة الزيادة %	١٩٩٤	١٩٩٠	نسبة الزيادة %	
٩٤٦	٩٣٥	١,٢	٤٠٩٦	٣٤٥٣	١٨,٦	الأردن
٥٦٩٩	٤٦٩٥	٢١,٤	٢٠٠٠٧	١٧٢٧٣	١٥,٢	العراق
٣٢٥٩٤	٢٩٠٣٨	١٢,٢	٥٧٥٥٦	٥٠٢٥٤	١٤,٥	مصر
١٠١٠٠	٨٨٦٤	١٣,٩	١٥٨٠٠	١١٦٨٤	٣٥,٢	اليمن
١١٨٩٨٤			٢٤٨٩٠٧			اجمالى الدول العربية

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للأحصاءات الزراعية العربية - ١٩٩٥

جدوى (٢) القوى العاملة الكلية والزراعية فى دول مجلس التعاون العربى خلال الفترة ١٩٩٤/١٩٩٠ (الف نسمة)

القوة العاملة الزراعية		القوة العاملة الكلية		البيان الدولة
١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٠	
٦٨	٣٨	١٠٤٦	٥٢٤	الأردن
١٢٢٥	١٠٤٦	٤٦٢٠	٤٠١٧	العراق
٤٨٦٢	٤٤٨٣	١٤٤٣٦	١٣٠٩٠	مصر
٢٤٠٠	١٥٥٤	٣٩٠٠	٢٧٩٤	اليمن
٢٧٢٣٧		٦٨٢٣٧		اجمالى الدول العربية

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى (مرجع سابق)

جدول (٣) الموارد الأرضية والزراعية المتاحة بدول مجلس التعاون العربي خلال عام ١٩٨٨
مقارنا بتلك الموارد خلال عام ١٩٩٤ (الف هكتار)

الأجمالي	اليمن	الأردن	العراق	مصر	الدولة البيان
					<u>الرقعة الجغرافية</u>
١٧٢٣٩٨	١٩٥٠٠	٨٩٢١	٤٢٨٣٢	١٠٠١٤٥	١٩٨٨
١٠٠	١١,٣	٥,٢	٢٥,٤	٥٨,١	%
٢٠٥٢٩١	٥٢٢٩٧	٨٩٢٩	٤٢٥٠٥	١٠٠١٦٠	١٩٩٤
١٠٠	٢٥,٧	٤,٢	٢١,٢	٤٨,٨	%
					<u>الرقعة الأرضية</u>
١٧١٦٧٥	١٩٥٠٠	٨٨٩٣	٤٢٧٢٧	٩٩٥٤٥	١٩٨٨
١٠٠	١١,٣	٥,٢	٢٥,٥	٥٨,٠٠	%
-	-	-	-	-	١٩٩٤
-	-	-	-	-	%
					<u>الرقعة الزراعية</u>
٩٧٨٤	١٣٦٠	٤١٤	٥٤٥٠	٢٥٦٠	١٩٨٨
١٠٠	١٣,٩	٤,٢	٥٥,٧	٢٦,٢	%
١٦٥٩١	١٧٣٠	٢٨٢	٦٣٤٧	٢١٤٠	١٩٩٤
١٠٠	١٤,٩	٢,٢	٥٤,٧	٢٧,١	%
					<u>المراعى</u>
١١٧٩١	٧٠٠٠	٧٩١	٤٠٠٠	-	١٩٨٨
١٠٠	٥٩,٤	٦,٧	٢٣,٩	-	%
١٤٣٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٣٠	-	١٩٩٤
١٠٠	٤٩,٩	٤٩,٩	٥٢,٠	-	%
					<u>الغابات</u>
٣٥٩٢	١٦٠٠	٧١	١٨٩٠	٣١	١٩٨٨
١٠٠	٤٤,٥	٢,٠	٥٢,٦	٠,٩	%
٢٦٨٠	٢٠٠٠	١٣١	٤٧٩	-	١٩٩٤
١٠٠	٧٦,٦	٥,٠	١٨,٤	-	%
					<u>الرقعة غير الزراعية</u>
١٤٦٥٠٨	٩٥٤٠	٧٦١٧	٢٢٣٩٧	٩٦٩٥٤	١٩٨٨
١٠٠	٦,٥	٥,٢	٢٢,١	٦٦,٢	%
-	-	-	-	-	١٩٩٤
-	-	-	-	-	%

المصدر : المنظمة العربية ، الكتاب الإحصائي (مرجع سابق)

جدول (٤) تطور الأهمية النسبية لمساحة ونتاج الحبوب على مستوى الوطن العربى خلال عامى ١٩٧٠ ، ١٩٩٥ (%)

السنة المحصول	١٩٧٠		١٩٩٥	
	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
القمح	٤٥,٧١	٣٥,٩١	٣٣,٩٨	٤٩,٢٤
الشعير	٢٥,٨١	١٨,٥٢	٢٧,٨١	١٩,٢٠
الذرة الشامية	٦,٢٨	١٣,٩٥	٥,٢٧	١١,٩١
الذرة الرفيعة	١٨,٩٤	١٧,٤٦	٢٨,٤٩	١٠,٩٢
الأرز	٢,٧٥	١٣,٥٧	٢,٠٢	٨,٥٩
أخرى	٠,٥١	٠,٥٩	٢,٤٣	٠,١٤
اجمالى الحبوب	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : القرار السياسى ضرورة حتمية لتحقيق الاكتفاء الذاتى من الحبوب فى الوطن العربى - مؤتمر

الحبوب والماء والقرار السياسى - القاهرة - مارس ١٩٩٦

جدول (٥) تطور المتاح للاستخدام ومتوسط نصيب الفرد والفجوة الغذائية ومعدل الاكتفاء الذاتى

من محاصيل الحبوب فى الوطن العربى خلال متوسطى الفترة ٧٠ - ١٩٧٢ ، ٩٠ - ١٩٩٤

البيان	١٩٧٢ - ١٩٧٠					١٩٩٤ - ١٩٩٠				
	حملة الحبوب	القمح	الشعير	الذرة الشامى	الأرز	حملة الحبوب	القمح	الشعير	الذرة الشامى	الأرز
المتاح للاستخدام (الف طن)	٣٠٢١	١٤٨٨٥	٤٧٦١	٣٢٤٧	٣٠٧٦	٦٨٦٧٦	٣١٧٨٧	١١٦٦٤	١٠٢٠٣	٥٧٦٨
متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة)	٢٤١	١١٩	٣٨	٢٦	٢٥	٢٩٣	١٣٥	٥٠	٤٤	٢٧
الفجوة الكمية (الف طن)	٦٦٢٧	١٤٨٩	٢٨٦	٢٩٢	٢٤٦	٢٧٧٥٧	١٢٧١٦	٤٦٨٥	٤٦٧٢	١٦٢٥
الاكتفاء الذاتى (%)	٧٨	٩٠	٩٤	٩١	٩٢	٥٩	٦٠	٥٩	٥٤	٧٢

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوى للأحصاءات الزراعية ، اعداد متفرقة .

جدول (٦) المساحة والأنتاج الكلي لجملة محاصيل الحبوب بدول مجلس التعاون العربي
 خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٤ . المساحة (الف هكتار) الأنتاج (الف طن)

الجملة	اليمن الشمالي	الأردن	العراق	مصر	الدولة البيان
					<u>متوسط الفترة ١٩٨٧-١٩٩١</u>
٢٧٥٢٩,٩١	٨٢٦,٧٢	١٣٨,٤٥	٣٢٦١,٦٤	٢١٣٤,٣٠	المساحة
٣٦٠٥٦,٣٣	٧٥٩,٧٦	١٣٦,٠	٢٣٩٩,٨٨	١١٤٢٣,٢١	الأنتاج
					<u>١٩٩٢</u>
٢٧٩٣٢,٤٩	٧٣٠,٠١	١٦٩,٤٧	٢٠٥٠	٢٤٦٨,٠٧	المساحة :
٣٩٨٤٧,٥٠	٨٦٠,٥٤	٢٧٥,٢٠	١٢٥٥	١٤٥٧٥,٨٨	الأنتاج
					<u>١٩٩٣</u>
٢٩٢٨٤,٥٦	٧٥١,٦٩	١٤١,٩٦	٣٣٤٣,٣٦	٢٤٣٢,٤٣	المساحة
٤٠٤٨٦,٥٠	٨٢٤,٨٥	١١٣,٢٠	٣٣٩٢,١٠	١٤٧٩٠,٨٥	الأنتاج
					<u>١٩٩٤</u>
٣١٢١٤,٢٦	٧٣٤,٦٨	١٣٢,٨٢	٣٤٤٠,٤٤	٢٥٤٩,٨٤	المساحة
٤٣٦٩٢,٦٢	٨٠٢,٠١	٩١,٩٥	٢٤٠٨,٥١	١٢٨٠٨,٩٤	الأنتاج

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للأحصاءات الزراعية العربية ، المجلد

رقم (١٥) ، الخرطوم ديسمبر ١٩٩٥ .

جدول رقم (٧) المساحة والإنتاج لأهم محاصيل الغذاء في دول مجلس التعاون العربي

خلال عامي ١٩٨٨ - ١٩٩٤ .

الإنتاج : ألف طن

المساحة : ألف هكتار

الإجمالي		البحرين		الأردن		العمان		قطر		الدولة المصدر
١٩٩٤	١٩٨٨	١٩٩٤	١٩٨٨	١٩٩٤	١٩٨٨	١٩٩٤	١٩٨٨	١٩٩٤	١٩٨٨	
										إجمالي الحبوب
٣١٢١٤,٢٦	٥٥٢٠,٦	٧٢٤,٦٨	٨٢٠,٨	١٣١,٨٢	١٢٤	٢١١٠,٤٤	٢٠٩٩,٣	٢٥٤٩,٨٤	١٩٦٦	المساحة
٤٣٩٩٢,٦٦	١٢٢٨٦	٨٠٢,٠١	٦٤٠	٩١,٩٥	١٠٥	٢١٠٨,٥٦	٢٤٠,٨	١٢٨٠٨,٩٤	٤١٦٦	الإنتاج
										القمح
٩٩٩١,٦٠	١٩٢٦,٢	١٠٠,٤٠	٦٦,٥	٦٩,٤٢	٨٠	١١٢٩,٥٨	١٢٢٤,٧	٨٨٦,٦	٥٤٥	المساحة
١٩٨٥٣,٥٨	٣٦٠,٢	١٧١,٠٣	٩٥	٥٧,٤	٧٥	٩٨٩,٧	١٠٩٦	٤١٢٧,٠٦	٢٣٤٦	الإنتاج
										الشعير
٧١٧٦,٤	١٤٠٦,٦	٤٨,١٨	٤٦,٣	٦٦,٥٦	٤٠,٨	١٨٠٢,٨٢	١٢٧١	٦٢,١١	٤٨,٥	المساحة
٧٧٦٢,٢٦	١٣٠,١	٦٣,٠٨	٤٠	٣٤,٢	٢٩	٩٧٢,٤٤	١٠٩٣	١٢٩,٤٤	١٣٩	الإنتاج
										الذرة الصفراء
١٥٤٤,٦٦	٨٩٠,٤	٤٣,٥٨	٤٠,٣	١٠,٢	-	٩٨,٩٤	٢٦,٣	٨٦٤,٢٣	٨١٣,٨	المساحة
٢٨٣٠,٥٧	٤٠١٧	٦٩,١٠	٤٩	١٠,٥	-	٢١٠,٥٨	١٨	٢٩٢٨,١٩	٣٩٢٠	الإنتاج
										الأرز
٧١١,١٨	٤٥٢,٥	-	-	-	-	٩٢,٤٩	٦٢	٥٧٨,٩٤	٣٩٠,٥	المساحة
٤٤٢٦,٣٧	٢٤٤٣	-	-	-	-	٢١٨,٨٤	١٧٣	٤٥٨٣,٠١	٢٢٥٠	الإنتاج
										إجمالي الخضراوات
١١٤٧,٨٢	٢٥٢,٨	٥٢,٤٧	٢٦,٥	٨,٨٧	١٤,٥	١٨,٢٥	٣٦,٥	١٦٤,٨٦	١٧٦,٣	المساحة
١٠٧٩,٠٢	٥٢٨,٥	٦٨,٢٥	٤٤	٤,٤٠	١٠	١١	٣٠,٥	٢٥٧,٢٧	٤٤٤	الإنتاج
										البنجر الجاف
٤٢٤,٧٤	١٣٧,٥	٥,٧٧	١	٠,٣٢	١	٧,٧٥	٧,٥	١٤٣,٧	١٢٩	المساحة
٦٠٠,٨٥	٣٢٢	٨,٠٠٦	١	٠,٢٠	١	٨	٩	٣١٧,٤٥	٣٥٢	الإنتاج
										فول الصويا
٢٣,١٢	٥٢,٥	-	-	-	-	١,٢٥	١	١٤,٨٤	٥١,٥	المساحة
٧١,٨٣	١٤٧	-	-	-	-	١	٢	٥٧,٦٣	١٤٥	الإنتاج
										العدس
٢٠٢,٥٢	٢٠,٨	٩,٠٧	-	٤,٥٩	٧,٨	٠,١	٤	٦,٥٢	٩	المساحة
١٩٥,٨٠	٢٥	٦,٥٧	-	٢,٣٠	٦	٠,١	٤	٨,٧٩	١٥	الإنتاج

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات (مرجع سابق) .

جدول رقم (٨) تطور الفجوة الغذائية والإكتفاء الذاتي من جملة محاصيل الحبوب في الوطن العربي

خلال عامي ١٩٧٠ - ١٩٩٥ .

السنة	١٩٧٠	١٩٩٥	نسبة الزيادة أو النقص %
الإنتاج (ألف طن) المصادر	٢٠٨٩٩,٦	٤٨١٧١,٩	١٣٠,٥
كمية (ألف طن)	١٠٨٣,٦	٣٧٠٠,٩	٢٤١,٥
قيمة (مليون دولار) الواردات	١٠١,٦	٥٤٣,٢	٤٣٤,٦
كمية (ألف طن)	٦٠١٤,٣	٣٠٣٠٤,٩	٤٠٣,٨
قيمة (مليون دولار) الميزان السلعي	٤٤٢,٩	٤٨١٥,٢	٩٨٧,٢
كمية (ألف طن)	٤٩٣٠,٧	٢٦٦٠٣,٩	٤٣٩,٦
قيمة (مليون دولار)	٣٤١,٤	٤٢٧٢,١	١١٥١,٣
المتاح للإستهلاك (ألف طن)	٢٥٨٣٠,٣	٧٤٧٧٥,٩	١٨٩,٥
نسبة الإكتفاء الذاتي (%)	٨٠,٩١	٦٤,٤٢	٢٠,٣

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، أعداد متفرقة .

جدول (٩) الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية في دول مجلس التعاون العربي
 خلال عام ١٩٩٤ . الكمية (الف طن) القيمة (مليون دولار امريكي)

الدولة	مصر	العراق	الأردن	اليمن	مجلس التعاون العربي	جملة الوطن العربي
<u>مجموعة الحبوب</u>						
الانتاج	١٢٨٠٨,٩٤	٢٤٠٨,٥١	٩١,٩٥	٨٠٢,٠١	١٦١١١,٤١	٤٣٦٩٢,٦٢
<u>المصادر</u>						
كمية	٢٤٨,٢٣	-	٠,٠٦	-	٢٤٨,٢٩	٣٥٤٣,٦٠
قيمة	٧٩,٠٥	-	٠,٠١	-	٧٩,٠٦	٥١٩,٨٦
<u>الواردات</u>						
كمية	٨٨٩٨,١١	٢٤٩٣,٢٠	١٣٤٣,١٢	١٦١٥,٦	١٤٣٤٩,٩٣	٣٣٦٣٩,٤٧
قيمة	١٠٦٨,١٢	٤٢٢,٦٦	١٨٢,٣٨	٧١,٤٧	١٧٤٤,٦٣	٤٩١٦,٧٨
<u>الميزان السلعي</u>						
كمية	٨٦٤٩,٨٨	٢٤٩٣,٢	١٣٤٢,٩٦	١٦١٥,٦	١٤١٠١,٦٤	٣٠٠٩٥,٨٧
قيمة	٩٨٩,٠٧	٤٢٢,٦٦	١٨٢,٣٧	٧١,٤٧	١٦٦٥,٥٧	٤٣٩٦,٩٢
المتاح للاستهلاك	٢١٤٥٨,٨٢	٤٩٠١,٧١	١٤٣٤,٩١	٢٤١٧,٦١	٣٠٢١٣,٠٥	٧٣٧٨٨,٤٩
نسبة الاكتفاء %	٥٩,٦٩	٤٩,١٤	٦,٤١	٣٣,١٧	٥٣,٣٣	٥٩,٢١

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للأحصاءات (مرجع سابق)

جدول رقم (١٠) كمية وقيمة الواردات لأهم السلع الزراعية للدرنل مجلس التعاون العربي خلال عام ١٩٩٤ .
 القيمة : مليون دولار أمريكي
 الكمية (الف طن)

الدولة السلعة	مصر		البحرين		الأردن		المراتش		الجزيرة		السلعة
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	
جزيرة الطيرب والذيق	٨٨٩٨,١١	١٠٦٨,١٢	-	-	-	-	-	-	-	-	جزيرة الطيرب والذيق
ذيق الفسح	٣٣٠,٢٩	١١,٠٥	-	-	-	-	-	-	-	-	ذيق الفسح
الفسح	١٣٦٣,٨٥	٧٣٨	-	-	-	-	-	-	-	-	الفسح
الفترة المسائية	٢٠٠٢,٩٩	٢٦٠,٨١	-	-	-	-	-	-	-	-	الفترة المسائية
الأرز	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الأرز
السمبر	٥٣,٨٧	٥,٥٤	-	-	-	-	-	-	-	-	السمبر
الفترة البضاه	١٧,٩٩	٢,٤٧	-	-	-	-	-	-	-	-	الفترة البضاه
البقرات	١٩٩,٧٤	٧١,٨٣	-	-	-	-	-	-	-	-	البقرات
العدس	٦٤,٣١	٢٦,٦٥	-	-	-	-	-	-	-	-	العدس
الفول الحريف	١١٩,٩٨	٣٧,٣٤	-	-	-	-	-	-	-	-	الفول الحريف
جزيرة التناكية	٢٨,٩٤	١٧,٢٦	-	-	-	-	-	-	-	-	جزيرة التناكية
جزيرة اللحوم الحمراء	٢٠٤,٨١	٢٠٣,٠١	-	-	-	-	-	-	-	-	جزيرة اللحوم الحمراء
البرواجن الحية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	البرواجن الحية
الفاكهة زستحيتها	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الفاكهة زستحيتها
البيض	١٥٧٣,٢٧	٢٣١,٣١	-	-	-	-	-	-	-	-	البيض

المصدر : المنظمة العربية للتجارة الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات ، مرجع سابق .

جدول (١١) كمية وقيمة الصادرات لأهم السلع الزراعية لدول مجلس التعاون العربي خلال

عام ١٩٩٤ . الكمية (الف طن) القيمة (مليون دولار)

الدولة	مصر		العراق		الأردن		اليمن		جملة الوطن العربي	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
جملة الحبوب والدقيق	٢٤٨,٢٣	٧٩,٠٥	-	-	٠,٠٦	٠,٠١	-	-	٣٥٤٣,٦٠	٥١٩,٨٦
دقيق القمح	٠,٠٣	٠,٠١	-	-	٠,٠٣	٠,٠١	-	-	٦٣,٢١	١٤,٢٩
الأرز	٢٤٨,١٩	٧٩,٠٤	-	-	-	-	-	-	٤٧٠,٣٧	١٦٨,٦٥
البطاطس	١٣١,٦٩	٢٦,٥٣	-	-	٣,١٢	١,١٤	-	-	٢٢٩,٨٢	٥٨,١٦
البقوليات	٥,٣٥	١,٩٥	-	-	٠,٠١	٠,٠١	-	-	١٥٠,٨٤	٨٠,٤٦
الخضار الطازجة والمجففة	٢٠١,١٦	٥٠,٨٨	٥,٦٦	١,٥٣	١٩٣,٤٤	٦٠,٢٤	١,١١	٠,٤٤	١٠٨٠,١٧	٤٣٩,٥٩
الطماطم الطازجة	٢٥,٠٨	٥,٨٣	-	-	١٠٠,٩٢	٢٦,٧٥	-	-	٣٨٥,٢٤	١٣٥,٩٣
جملة الفواكه الطازجة والمجففة	٣٠٤,١٢	١٢٠,٨٦	٢٣,٩٥	٢٨,٦٤	٧٣,٨٧	٢٧,٤٣	١,٨٣	٢,٤٣	١٥٠٢,٣١	٧٦٦,٥٣
جملة اللحوم الحمراء	٢,١٩	٨,٦٢	-	-	١,٨٥	٣,٩٧	-	-	٢٤,٣٤	٥٥,٥١
لحوم الدواجن	٠,١٦	٠,٢٨	-	-	١,٠٢	١,٩٩	-	-	١٧,٤٨	٢٥,٦٩
الالبان ومنتجاتها	٢٤,٧٣	٥,٦٩	-	-	٣,٣٨	٠,٥٠	-	-	٤٥٣,٣٨	٧٣,٤٨
القطن الشعير	٥٦,٦١	١١٧,٥١	-	-	-	-	٦,٤٧	١٠,٧٨	٣٠٩,٦٨	٤١٨,٧٤

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للأحصاءات (مرجع سابق)

جدول (١٢) الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي لدول مجلس التعاون العربي خلال عام ١٩٩٤
القيمة (بالمليون دولار امريكى)

الدولة البيان	مصر	العراق	الأردن	اليمن	جملة الوطن العربي
الصادرات الكلية	٣٦٧٣, ٣٣	٨٠٩, ٩٩	١٣٣٠, ٣٦	١٠٢٧, ٥٧	١٢١٣٤٨, ٢٧
الواردات الكلية	٩٧٣٧, ٥٤	٢٤٠٠, ٥٨	٢٦٤١, ٣٤	٢١٧٢, ٨٧	١٠٦٢٢٣, ٤٧
الصادرات الزراعية	٣٢٢, ٦٦	٦٣, ٣٥	٧٥٤, ٨٣	٥٦, ٩٦	٧٣٨٤, ٧٠
الواردات الزراعية	٣٠٧٠, ٥٨	٨٤٠, ٨٨	٧٥١, ٦٥	٧٠١, ٣٣	١٩٩٦٩, ٦٣
الصادرات الغذائية	٣٠٥, ٤٦	١٦, ٤٤	١٤٠, ٢٢	٤٢, ٧٠	٤٦٦٨, ٠٧
الواردات الغذائية	٢٥٦٥, ٤٣	٦٧٦, ٤٢	٦٦٨, ٨٠	٤٨٥, ٧٠	١٧٠٨٦, ٤٦

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للأحماوات الزراعية العربية

المجلد رقم (١٥) ديسمبر ١٩٩٥ .

مراجع الدراسة

- ١ - إتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، المؤتمر الفنى الدورى التاسع للإتحاد ، التكامل العربى فى مجال التسويق الزراعى
إمكانية التسويق العربى فى المجال الزراعى ، نقابة المهن الزراعية - مصر - القاهرة ١٩٩٢ .
- ٢ - جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، القرار السياسى ضرورة حتمية لتحقيق الإكتفاء الذاتى من
الحبوب فى الوطن العربى ، القاهرة ٣٠ - ٣١ مارس ١٩٩٦ .
- ٣ - جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قضية تسعير المياه الدولية وأثرها على المنطقة العربية -
القاهرة إبريل ١٩٩٧ .
- ٤ - جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية ، المجلد رقم (٨)
ديسمبر ١٩٨٨ والمجلد رقم (١٥) ديسمبر ١٩٩٥ .
- ٥ - محمد أبو مندور ، مجلس تعاون العربى والأمن الغذائى ، آمال ومحاذير ، قسم الإقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ،
جامعة القاهرة ١٩٨٩ .
- ٦ - منظمة الأغذية والزراعة

F.A.O. production year book , vol. 23 , 1988 .